الهجرة غير الشرعية كمهدد للمناطق الحدودية الجزائرية وآليات مكافحتها –ولاية تمنراست نموذجا-

Illegal immigration as a threat to the Algerian border areas and mechanisms to combat it- Tamanrasset province as an example -

شمامة بوترعة

جامعة الإخوة منتوري – قسنطينة 1-

bouterachemama@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/05/07 تاريخ القبول للنشر: 2021/05/25 تاريخ النشر: 2021/05/30

ملخص

تشهد ولاية تمنراست باعتبارها ولاية حدودية تفشيا لظاهرة الهجرة غير الشرعية، والتي تشكل أهم المهددات للولاية على جميع الأصعدة، وما زاد من حدة الظاهرة هو كون ولاية تمنراست بصفة خاصة والجزائر بصفة عامة منطقة ثلاثية الأبعاد من خلال عملية الهجرة، فهي مقسمة إلى منطقة مقصودة من قبل المهاجرين، ومنطقة عبور إلى دول ما وراء البحر، ومنطقة عبور بجنوبها الصحراوي الكبير إلى شمالها الساحلي .

وأمام هذا الوضع الخطير اتبعت الجزائر مجموعة من الإستراتيجيات لمجابهة الظاهرة، سنحاول الوقوف عليها في هذه المداخلة بعد التطرق إلى أسباب الهجرة غير الشرعية ومنافذها إلى ولاية تمنراست، ومعرفة تداعياتها وآثارها على المنطقة.

الكلمات المفتاحية: الهجرة ،المهاجرين غير الشرعيين، السياسة الجزائرية، مناطق العبور،

Abstract:

Tamanrasset state, as a border state , is witnessing at out bread of illegal immigration which is the most important threat to the state at all levels, what exacerbated the phenomenon was the fact that the state of Tamanrasset in particular and Algeria in general, was a three-dimensional region through the migration process, It is divided into a region intended by illegal immigrants, a region into the countries beyond the sea, and a transit zone in its desert south to its coastal north.

Faced with this dangerous situation, Algeria has followed a set of strategies to confront the phenomenon, We will try to find out about it in this intervention, after addressing the causes of illegal immigration and its outlets to the Tamanrasset state, and knowing its repercussions and effects on the region.

Key words : immigration, illegal immigration, Algerian politics, transit areas.

1.مقدّمة:

يقصد بالهجرة عموما استعمال حق التنقل بطريقة قانونية، وهو من الحقوق الأساسية للإنسان ،إذ كفلته الصكوك الدولية كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ،كما كرسته أغلب القوانين والدساتير الوطنية، غير أن هذا الحق كغيره من الحقوق ليس مطلق، إذ يتقيد الفرد في استعماله بما يقتضيه الدفاع عن كيان الجماعة التي يهاجر منها أو يهاجر إليها ،فلكل دولة استنادا لحقها في البقاء إحاطة الهجرة من وإلى إقليمها بالتنظيمات التي تتطلبها ضرورة المحافظة على كيانها وسلامتها، واستنادا إلى مبدأ ترسيم الحدود بين الدول وضعت قيود للتنقل من بلد إلى بلد وأصبح ذلك خاضعا للقوانين المنظمة له ، تثبيتا لسيادة الدول وحرمتها الترابية وحماية مصالحها وشعوبها، وبذلك ظهرت هجرة موازية تسمى بالهجرة غير الشرعية أو غير القانونية أو الهجرة السرية .

ويقصد بالهجرة غير الشرعية في معناها العام التسلل عبر الحدود البرية أو البحرية والإقامة بدولة أخرى بطريقة غير مشروعة أي مخالفة قوانين تلك الدولة التي تكفل حق تنقل الأشخاص داخليا وخارجيا، وقد تكون الهجرة في أساسها قانونية وتتحول فيما بعد إلى هجرة غير شرعية وهو ما يعرف بالإقامة غير القانونية .

والجزائر كغيرها من الدول تعرف انتشارا كبيرا لظاهرة الهجرة غير الشرعية باعتبارها بلد مصدر للهجرة من جهة ومستقبلا لها من جهة أخرى ،بحيث جعل موقعها الجغرافي منها باعتبارها بوابة إفريقيا بلد عبور لأعداد كبيرة من المهاجرين القادمين من دول الساحل الإفريقي،كما أسهم اتساع شريطها الحدودي بأن تكون قبلة للمهاجرين المتجهين نحو الشمال، الأمر الذي ترتب عليه تداعيات والأخطار التي تهدد أمن واستقرار المجتمع الجزائري بما فيها انتشار الجريمة المنظمة ، الإرهاب، الأوبئة الخطيرة ...الخ.

وفي هذا السياق تشهد ولاية تمنراست كولاية حدودية جزائرية تدفقا لأعداد المهاجرين القادمين من دول الساحل الإفريقي وغرب افريقيا، بحثا عن العمل وفرص أفضل، وهو ما تتوفر عليه الولاية جراء الجهود التنموية التي تعرفها في السنوات الأخيرة، وهو ما جعلها بمثابة ورشة اقتصادية شكلت عنصر جذب للأيدي العاملة الإفريقية مما حولها من منطقة عبور إلى منطقة لجوء واستقرار دائمين .

وأمام استفحال الظاهرة وتهديدها للدولة الجزائرية عموما، وولاية تمنراست خصوصا ماهي أسباب انتشار الظاهرة في الولاية وما هي المنافذ التي يعتمدها المهاجرون غير الشرعيون فيها؟ وما تداعياتها وآثارها على الولاية وسكانها؟ وما هي الإستراتيجية الجزائرية المعتمدة في مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية

وللإحاطة بالموضوع من جميع جوانبه تناولناه في محورين:

- و اقع الهجرة غير الشرعية في ولاية تمنراست

- السياسة الجز ائرية في مكافحة الهجرة غير الشرعية

2. و اقع الهجرة غير الشرعية في ولاية تمنراست:

تقع ولاية تمنراست في الجنوب الشرقي الجزائري، وهي تتربع على مساحة 557.906.00 كلم^2 (محمودي و زروخي، 2016، صفحة 121،122) ، وترتفع بـ 1400م ، تم ترقيتها إلى ولاية سنة 1974 وتضم 10 بلديات(تمنراست، عين المقل، أبلس، عين صالح، فقارة زاوي أنغر، تزروكم، أدلس، عين قزام، تنزوتين) موزعة على 7دوائر (تمنراست ، سليت، عين صالح، أنغر، تزروك، عين قزام تنزوتين)، و يحدها من الشمال الغربي ولاية غرداية ومن الشمال الشرقي ولاية ورقلة ، ومن الشرق ولاية إليزي ومن الغرب ولاية أدرار، ومن الجنوب الغربي دولة مالي ومن الجنوب الشرقي دولة النيجر وتحتوي على 2572 كلم من الطرق الوطنية و430 كلم من الطرق الولائية و2948 كلم من الطرق غير المصنفة (بختي و بهياني، 2020، صفحة 166) ،ولها حدود دولية مشتركة مع الدول الإفريقية، ولهذا فإن ظاهرة تدفق المهاجرين غير الشرعيين وخاصة الأفارقة من دولتي مالي والنيجر تعتبر من أهم السمات التي تميز الولاية، والتي تعتبر بحق عاصمة لتجمع آلاف الأفارقة بها، ولا شك أن لذلك أسباب وتداعيات على الولاية ينبغي بيانها في هذا المحور وكذا معرفة المنافذ التي يتم من خلالها تسلل المهاجرين غير الشرعيين إلى ولاية تمنراست

2.1 أسباب الهجرة غير الشرعية إلى ولاية تمنراست:

تعتبر الجزائر بحكم موقعها الجغرافي المتاخم لدول إفريقية وعربية، وشساعة حدودها البرية وباعتبارها منطقة عبور للعديد من الأفارقة والأجانب المهاجرين والمغاربة المتسللين عبر حدودها البرية من أجل المرور عن طريقها إلى الدول الأوروبية كأحد أهم الأسباب للهجرة غير الشرعية، كما تعتبر ولاية تمنراست بحكم موقعها الاستراتيجي باعتبارها همزة وصل بين الجزائر وافريقيا نقطة نشاط للمهاجرين غير الشرعيين، من ناحية الموقع الاستراتيجي للولاية والتي تعتبر بحق بوابة الجزائر بالنسبة للدول المجاورة لها من الجهة الجنوبية، ومن ناحية أخرى المساحة الكبيرة للولاية التي تصعب المراقبة الأمنية لها، وتسهل نشاط المهاجرين غير الشرعيين، وإلى جانب ذلك هناك عدة أسباب لعل أهمها الأسباب السياسية في الدول المجاورة وهشاشة أنظمتها السياسية الهشة المبنية على الإنتماء العرقي والعقائدي والذي تشهده معظم الدول الإفريقية ،وكذا الصراعات القبلية المندلعة في أماكن مختلفة من القارة السمراء، فمنذ عدة عقود والدول الافريقية تتخبط في صراعات عرقية وحروب أهلية ومشكلات عرقية وطائفية، أدت إلى سلب حق الشعوب في الحياة والأمان وأدت بالبلاد إلى التفتت والتجزئة ونهب الخيرات، مما زاد في حدة الفقر، بالإضافة إلى ما خلفه الاستعمار الغربي من مشكلات، ومن أمثلة ذلك العديد من الدول الافريقية ومنا الدول المجاورة للجزائر النيجر ومالي التي تحولت بسبب الصراعات إلى الدول الأكثر خطرا وهجرة (بركان، 2011-2012، صفحة 48) ،بسبب الهجمات التي تشنها جماعة بوكو حرام في النيجر والاقتتال بين الجماعات المسلحة في مالي الشيء الذي تسبب في حالة ألا أمن في الدولتان، وبالتالي تشجيع عمليات الهجرة غير الشرعية وزيادة نشاط المجموعات الإجرامية التي تنشط في مجال تهريب البشر، إضافة إلى سياسة حسن الجوار التي تبنتها الجزائر ما جعل المهاجرين الماليين والنيجريين في تزايد وإلى جانب الأسباب

السياسية يمكن القول أن استقرار الوضع الإقتصادي والإجتماعي للجزائر في السنوات الماضية نسبيا زاد من نسبة الهجرة إليها لأن المهاجرين غير الشرعيين خاصة الأفارقة رأوا فيها حلم لتحقيق مطامحهم .

أما الأسباب الإقتصادية والتي تدفع إلى الهجرة غير الشرعية فهي عديدة ومتعددة ، ولات شك أن القاسم المشترك الأعظم هو انخفاض المستوى المعيشي والفقر المطلق والذي يدفع كثيرا من المهاجرين إلى التدفق نحو مناطق الجذب والتي تتوفر فيها العوامل الإقتصادية الكامنة أملا في تحسين مستوى العيش كهدف أساسي (أبو عيانة، 2000، صفحة 295)، ويمكن تحديد العوامل الإقتصادية في الفقر والعوز المادي وسوء الأحوال الإقتصادية في البلد المتسلل منه إضافة إلى تدني مستوى المعيشة وضعف القوة الشرائية، وكذا تدني مستوى الخدمات التي تقدمها الدولة لمواطنين وكذا ارتفاع نسبة البطالة إذ قدرت في الجزائر بنسبة 7.23% خاصة بالنسبة للشباب الحاصل على شهادات جامعية (أمير ، 2012، صفحة 39)، أما بالنسبة للمهاجرين الأفارقة من دولة النيجر ومالي فهم يهاجرون إضافة إلى الأسباب السابقة بسبب الحاجة إلى الأيدي العاملة الرخيصة في الدولة المستقبلة للمهاجرين(دولة الجزائر والدول الأوروبية) (السراني ، 2010، صفحة 105).

2.2 منافذ وصور الهجرة غير الشرعية وصورها في ولاية تمنراست:

يتخذ المهاجرون غير الشرعيون الأفارقة عدة منافذ للتسلل لولاية تمنراست كما يتخذ هؤلاء المهاجرون غير الشرعيون عدة صور نوضحها فيما يلي:

-منافذ الهجرة غير الشرعية بولاية تمنراست

يجتاز المهاجرون الأفارقة الحدود الجزائرية البرية لولاية تمنراست عبر محورين (سدي، 2020، صفحة 259).

الأول: عبر محور آرليت.سمقة بالنيجر وعين قزام بالجزائر الذي تحول إلى محور حيوي بامتياز لتهريب البشر ونشاط المهاجرين غير الشرعيين، ويتم اجتياز هذا المحقور عن طريق المرور عبر مناطق غير محروسة في جنوب ولاية تمنراست –منطقة عين قزام- لشساعتها ومساحتها الكبيرة بالتواطؤ مع مهربي الأشخاص الذين لهم دراية بالمنافذ والأماكن التي يسلكها المهاجرون غير الشرعيون .

فالوافدون من دولة النيجر عادة ما يستعملون مرشدين توارق سواء كانوا مواطنين جزائريين أو أجانب، وحسب المسافات التي تقطع من مكان أحدهم إلى المناطق المقصودة، وتحدد وسيلة التنقل وسعر تكلفة المهربين، ثم يتوجهون برفقة المهربين حسب الوسيلة المستعملة نحو المنطقة المقصودة(عين قزام)، والنقاط التي يمرون بها عادة هي مسالك صعبة التضاريس بعيدة عن أي مراقبة لأفراد حرس الحدود .

الثاني: محور بوغيسة واتساليت (مالي) وتيمياوين ،تينزواتين تمنراست (الجزائر) والذي يعتبر محورا للمهاجرين غير الشرعيين من دولة مالي إلى ولاية تمنراست عن طريق منافذ سير غير معبدة بعيدة عن رقابة الأمن وحراس الحدود

-صور الهجرة غير الشرعية بولاية تمنراست

تتخذ الهجرة غير الشرعية في ولاية تمنراست عدة صور أهمها:

أ-التسلل الفردي: وهذا الشكل من الهجرة غير الشرعية يتكرر تقريبا يوميا على المراكز الحدودية وذلك بتنقل الأشخاص عبر المسالك البرية خاصة التي تقل أو تنعدم بها مراكز المراقبة، أو التخفي داخل المركبات لعبور مراكز المراقبة ونقط التفتيش أو استعمال وثائق مزورة أو إنتحال شخصية الغير باستعمال جوازات السفر لأشخاص يحملون المواصفات الفيزيولوجية نفسها (شوقي، د، ت، صفحة 276).

ب- التسلل الجماعي: ويتم في شكل جماعات عبر وسائل النقل ووثائق الشفر المزورة ، ويكون اللجوء إلى هذا الشكل لما له من الوسائل الضرورية للنقل ،وللمعرفة الدقيقة لأفراد الجماعات بشعب الصحراء وللدراية الكاملة بالمسالك والطرق الصحراوية، ولتوفرها علة شبكة واسعة من أهالي المناطق المتاخمة الذين يوفرون لهم المأوى والإقامة وهم بمثابة المرشدين أثناء عملية التنقل (شوقي، د، ت، صفحة 277).

ج-الشبكات الدولية للهجرة غير الشرعية: اتخذت ظاهرة الهجرة غير الشرعية أسلوبا خطيرا يتمثل في ظهور شبكات متخصصة مهيكلة ومنظمة يصعب الكشف عنها معتمدة على إمكانيات مادية وبشرية وغالبا ما تقودها عصابات المافيا المختصة في المتاجرة بالمخدرات والأسلحة، وهذا بسبب الأموال الطائلة التي تدرها من وراء التهريب وتزوير جوازات السفر وتأشيرات الدخول .

ويلعب المهربون دورا إبتزازيا في استغلال ظروف طالبي الهجرة، فضلا عن هذا فإنها تفرض عليهم تهريب بعض الأشياء والسلع المحضورة من وإلى الجزائر، وهذا كله باتخاذ مسالك وطرق ملتوية لتفادي مراكز مراقبة الحدود(مركز برج باجي مختار، ومركز تينزواتين)، وبعدها يتم إنزال هؤلاء على بعد 50 كلم من مقر ولاية تمنراست مواصلين المشي على الأقدام هذا بالنسبة للمهاجرين من دولة مالي، أما من دولة النيجر فإن مركز المراقبة الثابت متواجد بمدينة عين قزام متخذين بعض الأودية والمسالك للوصول من مدينة تمنراست إلى مدينة جانت ثم مدينة إليزي قاصدين مدينة ورقلة (شوقي، د، ت، صفحة 278).

أما المهاجرون غير الشرعيون في ولاية تمنراست فيقسمون من خلال مظاهر وصور تواجدهم في الولاية إلى قسمين : مهاجرون **مريدي الإستقرار بالولاية** وتشكل هذه الفئة نسبة كبيرة من رعايا دولة النيجر ودولة مالي **ومهاجري مستعملي الولاية منطقة عبور**، وعادة يكون هؤلاء المهاجرون من دول نيجيريا وغانا والبنين وجنوب افريقيا والكوديفوار ودول أخرى.

3.2 تداعيات الهجرة غير الشرعية على الولاية :

لظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى الجزائر انعكاسات سلبية ومخاطر متنوعة تمس مختلف الميادين الحياتية الإقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية والصحية وغيرها وتؤثر على تطور المجتمع الجزائري بصفة عامة إذ تمثل تهديدا للأمن والإستقرار للمجتمع وللدولة مما يسبب ارتباط هذه الظاهرة بعدة أخطار وتهديدات أخرى ذات آثار سلبية كبيرة كالجريمة المنظمة بمختلف أشكالها ، كتهريب المهاجرين ،المتاجرة وتهريب السلاح ،تبييض الأموال...الخ.

وفيما يلي سنتناول أهم الإنعكاسات السلبية لظاهرة الهجرة غير الشرعية على الجزائر

- **الإنعكاسات السياسية :**

من أهم الأخطار السياسية لتواجد المهاجرون الغير شرعيون في الجزائر ظهور التطرف الفكري وزعزعة الإستقرار السياسي نتيجة الفراغ الذي يعاني منه غالبية المهاجرون غير الشرعيون ،بالإضافة إلى استغلالهم في المشاركة افي اضطرابات للتنفيس عن مشاعر الغضب المكبوتة لديهم وكذا زيادة الاضطرابات السياسية والفتن والنزاعات ،بالإضافة إلى جلب تكتلات ضغط على النظام السياسي القائم في الدولة مع إحتمال نشأة المساومات السياسية .

- **الإنعكاسات الأمنية:**

تعتبر الأخطار الأمنية من أكبر وأسوء أخطار الهجرة غير الشرعية نظرا لإرتباط هذه الأخيرة بظواهر ومشاكل أخرى مترابطة فيما بينها كالجريمة، ومن أهم الأخطار التي يشكلها المهاجرون غير الشرعيون في المجال الأمني نذكر :

- ارتكاب السلوك الإجرامي :وهو ارتكاب السلوك غير السوي الذي يتعارض مع الأفكار والمبادئ والقيم السائدة في المجتمع ويخالف الشعور العام للجماعة، لذلك تحرمه الدولة وتفرض على مرتكبه العقوبات.

- الانضمام إلى العصابات الإجرامية وتكوينها : حيث يميل المهاجرون غير الشرعيون إلى الإنخراط في جماعات تسعى إلى مخالفة القانون وقد تجرفهم هذه الجماعات لارتكاب السلوك الإجرامي أو الإتجار في المخدرات والممنوعات للحصول على المال ،ومن أجل ذلك قد يرتكبون أفعالا إجرامية أخرى تتمثل في السرقة والقتل لإشباع طموحاتهم ورغباتهم ،فالسلوك الإجرامي الفردي ليس موروثا ولكنه يكتسب من خلال احتكاك الفرد مع غيره من الأفراد من خلال وسائل الاتصال التي يكون الهدف منها التعلم، والشخص يتعلم الإجرام عندما ينخرط في مجموعة تميل لمخالفة القانون، ويتعدى عنه عندما ينخرط في مجموعة يحترم أفرادها القانون .

- المساعدة على تهريب الأسلحة ومتفجرات وذخائر للدول المهاجر إليها لزعزعة أمنها ،فضلا عن إمكانية ظهور الأفكار المتطرفة وانتشارها .

- تهريب المهاجرين غير الشرعيين والإتجار بهم الذي يعد من أسوء المخاطر الأمنية حيث تعتبر تدبيرا للدخول غير القانوني أو المشروع للمهاجرين إلى دولة وموطن ليس موطنا له.

- الإنعكاسات الإجتماعية :

إن الأعمال غير المشروعة للمهاجرين غير الشرعيين تؤثر على القيم الأخلاقية للمجتمع الجزائري إذ يقوم هؤلاء بنشر الممارسات والسلوكات اللاأخلاقية بشكل واسع وخطير كتهريب المخدرات والمتاجرة بها وترويجها في المجتمع الجزائري ليتعاطاها الشباب فتفسدهم وتفسد أخلاقهم ،

كذلك ممارسة الدعارة والفسق لها انعكاسات اجتماعية وتربوية خطيرة ،إضافة إلى مضارها الصحية المعروفة حيث تؤدي إلى انتشار الأوبئة والأمراض الفتاكة كنقل مراض الإيدز والإيبولا ،وحتى لا تكتشف أنشطة وممارسات وتجاوزات المهاجرين غير الشرعيين يعمل هؤلاء على التهرب من المراقبة ومن العقاب عن طريق الرشاوي لبعض المسؤولين والإداريين الجزائريين،فيعملون على إفسادهم بكل الطرق الوسائل الممكنة والمتاحة لديهم وإذا لم ينجحوا في ذلك فيلجؤون إلى الإبتزاز والتهديد وحتى العنف بارتكاب الجرائم مثل الخطف والقتل مما يترك حالة من الذعر وعدم الإستقرار في المجتمع الجزائري.

ومن المخاطر الاجتماعية أيضا انتشار أقليات تتبع الدين المسيحي مما يفتح الباب لبعض الدول لتستغل الوضع فهذه العوامل وغيرها تتسبب في إضعاف المجتمع.

- **الإنعكاسات الإقتصادية :**

تتحمل الجزائر عبئا اقتصاديا كبيرا نتيجة الهجرة غير القانونية يتمثل في زيادة نسبة البطالة في أوساط الشباب بسبب توافر أعمال رخيصة يتوجه إليها أصحاب المشاريع الكبرى في ظل غياب الرقابة اللازمة، كما تم تسجيل ازدياد وتطور لظاهرة التهريب (السلع والثروات الوطنية) المدعومة من الدولة مما يضر الإقتصاد الوطني في جملة من المواطن هي: إضعاف العملة الوطنية وانهيار سعر الصرف للدينار الجزائري تدهور القدرة الشرائية لدى المواطن الجزائري بسبب قلة السلع وارتفاع أسعارها احتكار السلع وتضارب الأسعار، ازدياد فاتورة الإستراد كما يقوم المهاجرون غير الشرعيون بتبييض الأموال التي حصلوا عليها من الأعمال غير المشروعة بعد غسلها وهو ما يترك آثارا سلبية على الإقتصاد الجزائري إذ لا تستطيع الدولة استغلال الأموال الناتجة عن الأعمال المشروعة في التنمية المحلية .

- **الإنعكاسات الصحية:**

إن قدوم أعداد كبيرة من المهاجرين غير الشرعيين إلى الجزائر خاصة الأفارقة بما يحملونة من أمراض متعددة ومستعصية مثل السيدا التهاب الكبد الوبائي ،وغيرها أصبح يشكل خطرا كبيرا على صحة أفراد المجتمع الجزائري ،بالإضافة إلى ذلك فإن المهاجرين غير الشرعيين لا تتوافر لديهم لإمكانيات اللازمة لتحمل نفقات العلاج ،كما أنهم لا يدخلون تحت مظلة الرعاية والتأمين الصحي.

3. السياسة الجزائرية في مكافحة الهجرة غير الشرعية:

بعد ما دقت الإحصائيات الكبيرة لعدد المهاجرين غير الشرعيين في الجزائر عامة وولاية تمنراست خاصة ناقوس الخطر وتزايدت الظاهرة بشكل رهيب بحكم الموقع الإستراتيجي للجزائر وما خلفه من آثار سلبية على المجال الإقتصادي والأمني وكذا الإجتماعي والصحي ،تبنت الجزائر وعلى غرار باقي الدول سياسات واستراتيجيات معينة لمكافحة الهجرة غير الشرعية نوجزها فيما يلي :

1.3 سياسة الترحيل والإبعاد:

الترحيل عملية إنسانية موجهة ضد الرعايا النيجيريين المتواجدين بطريقة غير شرعية على التراب الجزائري وقد بدأت في ديسمبر 2014 بعد الاتفاق المبرم بين وزير الداخلية الجزائري ونظيره النيجري بطلب من هذا الأخير الاتفاق يقضي بعودة المهاجرين النيجيريين إلى بلدهم وخاصة الأطفال والنساء، في حين تتكفل الحكومة الجزائرية بجميع تكاليف الترحيل إلى غاية التراب النيجيري، والعملية مستمرة إلى غاية الانتهاء من الرعايا النيجيريين المقدر عددهم 15 ألف مهاجر غير شرعي فقد وصلت إلى 18 دفعة إلى غاية 2015/10/06بمجموع 4587 رعية نيجيرية منتشرين عبر 48 ولاية جزائرية، فالسلطات الجزائرية بدأت عملية الترحيل من جميع الولايات عدا ولاية تمنراست التي ستكون آخر من يعرف هذا الإجراء.

تم إنشاء مراكز استقبال بكل من تلمسان وباتنة وورقلة لتجميع الرعايا النيجيريين المرحلين ونقلهم إلى مدينة تمنراست حيث أنشأت الحكومة الجزائرية مركز إيواء على بعد02 كم جنوب تمنراست طريق عين قزام تم تهيئة هذا المركز من قبل شركات محلية فيما تولت الشركة الوطنية للبناءات الجاهزة تثبيت الغرف، ويشرف على المركز خلية تتكون من ستة ممثلين كلفهم الوالي بالسهر على إدارة وتسيير المركز.

بعد الانتهاء من جميع الإجراءات الإدارية والقانونية داخل مركز الإيواء بتمنراست يتم نقل المهاجرين إلى منطقة عين قزام في طريق معبد رقم 01 مسافة 450 كم على متن حافلات وشاحنات خاصة بحمل بضائعهم وممتلكاتهم، ومن عين قزام ينقلون في سياراتهم رباعية الدفع (4x4) في طرق غير معبدة إلى منطقة أغادير التي تبعد 450 كم عن عين قزام داخل التراب النيجيري، ويرافقهم في رحلتهم ممثلين عن الولاية وعناصر من الأمن الوطني وممثل عن مصالح الصحة، وعناصر من أعضاء اللجنة الولائية للهلال الأحمر إلى غاية تسليمهم إلى سلطات بلدهم (عطوات، 2015-2016، صفحة 155،156).

ويمكن أن يخضع الأجنبي للإبعاد من التراب الجزائري حفاظا على سلامة الإقليم الجزائري، والإبعاد هو إجراء تضعه السلطة العمومية تجبر بموجبه الأجنبي مغادرة البلد وعدم الرجوع إليه تحت طائلة العقاب ويشمل هذا الإجراء الأجانب سواء كانوا مقيمين بصفة شرعية أو غير شرعية (سعادي، 2009، صفحة 312) ، ويتخذ الإبعاد الصور التالية: (أمير ، 2012، صفحة 47،48)

- **الصورة الأولى : الإبعاد إلى الحدود(الترحيل)** : وقد تناولت هذه الصورة المادة 30من القانون 08-11 حيث يمكن إبعاد الأجنبي وترحيله إلى الحدود عندما يهدد النظام العام وأمن الدولة أو عندما يحكم على الأجنبي بصعوبة سالبة للحرية أو بجناية أو جنحة، أو عندما لا يغادر الأجنبي الإقليم الجزائري وفقا للمادة 22 الفقرة 1، أي في حالة سحب بطاقة الإقامة منه حينما لا يعود يستوفي الشروط القانونية المطلوبة وعدم مغادرته الجزائر في مدة 30 يوما دون تبرير من الجزائر ،وعند الإقتضاء تسليط عقوبات جزائية (بن عبيدة، 2005، صفحة 247) والإبعاد يكون بقرار من وزير الداخلية .
- **الصورة الثانية : طرد الأجنبي** : حيث يتم طرد الأجنبي الذي يخالف شروط الدخول والإقامة في الجزائر ،وينطبق الأمر على المهاجر غير الشرعي فقط، ويكون ذلك بموجب قرار صادر عن الوالي المختص إقليميا وفقا للمادة 36 من القانون 08-11.
- **الصورة الثالثة: وضع الأجنبي في إقامة جبرية** : وذلك بغرض التكفل بالمهاجرين غير الشرعيين الموقوفين ومعاملتهم معاملة إنسانية لائقة ،استحداث المشرع الجزائري مراكز انتظار تخصص لإيواء الرعايا الأجانب الموجودين في وضعيات غير شرعية إلى حين وصولهم إلى الحدود أو إلى بلدانهم الأصلية (المادة 37 الفقرة 1).
- ويتحدد قرار الوضع في هذه المراكز من قبل الوالي المختص إقليميا لمدة لا تزيد عن 30 يوما قابلة للتجديد في انتظار استيفاء إجراءات طرده إلى الحدود أو ترحيله إلى بلده الأصلي وهو ما قررته المادة 37 في الفقرة 2، كما عاقب المشرع الجزائري الأجنبي الذي يمتنع عن تنفيذ قرار الإبعاد أو قرار الطرد إلى الحدود أو الذي تم إبعاده ويدخل من جديد إلى الإقليم الجزائري دون تصريح بذلك بالحبس من سنتين (2) إلى خمس (5) سنوات إلا إذا أثبت عدم إمكانه الإلتحاق ببلده الأصلي أو التوجه نحو بلد آخر وذلك طبقا لأحكام الاتفاقيات الدولية المتعلقة بنظام اللاجئين وعديمي الجنسية (المادة 42 الفقرة 1) ، كما يعاقب الأجنبية الذي يخفي وثائق السفر التي تسمح بتنفيذ قرار الإبعاد أو قرار الطرد إلى الحدود بنفس العقوبة (المادة 42 الفقرة 2).

2.3 الاستراتيجية القانونية والأمنية في الجزائر لمكافحة الهجرة غير الشرعية

قامت الجزائر وفي ظل غياب قانون يجرم الهجرة غير الشرعية بتجريم الظاهرة في جملة من القوانين ، كما اعتمدت سياسة أمنية محكمة لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية وسنوضح هاته المجهودات فيما يلي:

- **الاستراتيجية القانونية للهجرة غير الشرعية في ظل القوانين الجزائرية**

لقد جاء القانون 08-11 المؤرخ في 25 يونيو 2008 بتلبية حاجة الجزائر في وضع طرق للتعامل مع الأجانب في إطار قانوني مصمم وفق رغبتها في وضع حد لتدفق المهاجرين غير الشرعيين، خاصة في ظل

تدفق موجات كبيرة من المهاجرين السريين على الحدود الجنوبية وما ترتب من أبعاد خطيرة كاستفحال الجريمة المنظمة والإتجار بالبشر والإرهاب وانتشار الأمراض...الخ .

أما عن شروط دخول الأجانب إلى الإقليم الجزائري والتي أوردتها المادة 4 من القانون 08-11 فهي أن يكون الأجنبي حائزا وثيقة السفر قيد الصلاحية ، وكذا الرخصة الإدارية عند الإقتضاء، وأن عليه إثبات وسائل العيش الكافية له طول مدة إقامته على الإقليم الجزائري، وعندما تتأكد شرطة الحدود من أن الأجنبي يحوز الوثائق الضرورية والتأشيرة القانونية التي يشترطها القانون، يتم وضع طابع رطب مؤرخ على جواز سفره مع ذكر تاريخ عبوره الحدود .

أما إذا رأت السلطة المكلفة بمراقبة الحدود أن الأجنبي القادم إلى الجزائر شخص غير مرغوب فيه، أو أنه لا تتوافر فيه شروط الدخول قامت برده من مركز الحدود ورفضت دخوله إلى الإقليم الجزائري .

وكل أجنبي يرغب في الإقامة النظامية الدائمة في الجزائر بعد انتهاء مدة الصلاحية المحددة في التأشيرات القنصلية أو التمديد ، يجب عليه طلب رخصة للإقامة في الجزائر من خلال الحصوص على بطاقة مقيم وهي عبارة عن وثيقة هوية وإقامة سمح لصاحبها بالإقامة في الجزائر أثناء الفترة المحددة وفقا للقوانين والاتفاقيات الثنائية ما بين الحكومات، وتسلم من قبل المصالح الإدارية(الولاية) بعد تقديم طلب من الأجنبي مرفقا بملف تتم دراسته من قبل مصالح الأمن بعد إجراء تحقيق، وبعد دفع حق الطابع، ومدة صلاحيتها سنتان قابلة للتجديد وهو ما أقرته المادة 16 من القانون 08-11.

وتفاديا لانتشار المهاجرين السريين بطريقة غير قانونية أوجب المشرع الجزائري ضرورة التصريح بإيواء أي أجنبي لدى مصالح الدرك الوطني أو الشرطة أو لدى مصالح البلدية في حالة عدم وجود المصالح السابقة بمكان العين المؤجرة ،حيث يترتب على عدم التصريح عقوبة جزائية تتمثل في غرامة تتراوح بين 5000 دج إلى 20000 دج حسب ما أقرته المادة 38 .

وعندما تنتهي مدة صلاحية التأشيرة الممنوحة للأجنبية أو بطاقة إقامتها أو المدة القانونية المرخص بها للإقامة بالإقليم الجزائري، فينبغي على الأجنبي مغادرة الإقليم الجزائري بمجرد انقضاء مدة صلاحية تأشيرته أو بطاقة إقامته، أو المدة القانونية المرخص بها للإقامة ، كما أن عليه إعادة بطاقة المقيم الخاصة به إلى الولاية التي أصدرتها .

من خلال هذا القانون نلاحظ أن المشرع الجزائري قد خطى خطوات مهمة في مكافحة الهجرة غير الشرعية بموجب القانون 08-11.

نظرا لتطور الأحداث وتسارعها وازدياد حدة الهجرة غير الشرعية وتفاقم تداعياتها سلبا على الدولة الجزائرية باعتبارها في وقت وجيز تحولا إلى دولة عبور ومقصد ،وأمام وابل الإنتقادات التي تعرضت إليها الدولة الجزائرية نتيجة الفراغ القانوني في قانون العقوبات ، كان من الواجب أن تعمد إلى القضاء على أسباب هذا الإشكال وبين قانون يزيل اللبس الموجود في هذا المجال، فأدرج المشرع الجزائري نصا

وحيدا يعاقب على الهجرة غير الشرعية بموجب القانون 09-01 المؤرخ في 25 فيري 2009 قبل التعديل الأخير بموجب القانون 16-02 المؤرخ في 19 جوان 2016 وذلك في القسم الثامن من الفصل الخامس من الباب الأول والجزء الثاني المعنون بـ : الجرائم المرتكبة ضد القوانين والأنظمة المتعلقة بمغادرة التراب الوطني بموجب المادة 175 مكرر1 التي تضمنت عقوبة مغادرة التراب الوطني من قبل جزائري أو أجنبي بصفة غير شرعية بالحبس من شهرين إلى ستة أشهر وبغرامة مالية تتراوح بين 20 ألف و60 ألف دينار جزائري أو بإحدى هاتين العقوبتين أثناء اجتيازه أحد مراكز الحدود سواء البرية والبحرية أو الجوية وذلك عن طريق استعماله لإحدى الوسائل الإحتيالية كتزوير وثائق السفر أو انتحال لشخصية أو التملص من تقديم الوثائق الرسمية اللازمة وتصنيف الفقرة الأخيرة من نفس المادة أنه تنطبق نفس العقوبة على الشخص الذي يغادر الإقليم الجزائري عبر منافذ أو أماكن غير مراكز الحدود ، وتعتبر هذه الجريمة بموجب هذا القانون في مصاف الجنح .

ونذكر في الأخير أن القاضي الجزائري في السابق كان يجرم الفعل استنادا للقانون البحري الجزائري انطلاقا من المادة 545 من نفس القانون التي تنص على أنه يعاقب بالحبس من 6 أشهر إلى 5 سنوات وبغرامة مالية من 10000دج إلى 50000 دج كل شخص يتسرب خلسة إلى سفينة بنية القيام برحلة .

كما أن العقوبات الواردة بالمادة 175 مكرر 1 غير قاسية نسبيا مقارنة بالمادة 545 من القانون البحري .

كما اهتم المشرع الجزائري بجريمة تهريب المهاجرين اهتماما كبيرا حيث أخذت كفايتها من خلال إصدارها في 12 مادة من 303 مكرر 30 إلى غاية 303 مكرر 41، فقد خصص لها قسما كاملا هو القسم الخامس مكرر 2 المتعلق بتهريب المهاجرين .

- **الإستراتيجيات الأمنية الجزائرية لمكافحة الهجرة غير الشرعية**

إن الدولة الجزائرية وفي إطار سياستها المنتهجة في تنامي هذه الظاهرة ، شرعت في تفعيل مخطط عمل للمراقبة والإنقاذ، حيث تقرر تسخير كل المعدات والوسائل التي بواسطتها يمكن التصدي لهذه الظاهرة كمضاعفة الوحدات الأمنية ، وتكثيف الدوريات ،وحراسة الشريط الساحلي ، واستخدام المروحيات في عمليات الإستطلاع ،وإنشاء قواعد جوية خاصة بها بهدف تحديد أماكن الحراقة...الخ.

ونظرا لطول الحدود البرية والبحرية الجزائرية وشساعة مساحتها، فرض على الدولة الجزائرية تعزيز المراقبة على حدودها، حيث أوكلت لعدة وحدات وأجهزة مهام أمنية لتنظيم العبور وحماية الحدود الجزائرية البرية والبحرية ، ومن أهم هذه الأجهزة نذكر :

***قيادة وحدات حرس الحدود** :إن هذه المصلحة تخضع لسلطة قيادة الدرك الوطني وهي متواجدة على طول ساحل الشريط الحدودي توكل لها مهمة حراسة الحدود الجزائرية ضد أي محاولة مس بأمن الدولة (زورق ، 2014، صفحة 35)، بما في ذلك مخاطر الهجرة غير الشرعية ،ومنها القيادة الجهوية لحرس

الحدود رقم 06 بتمنراست ، تسند لها مهمة مراقبة الحدود الجنوبية والجنوبية الشرقية مع كل من النيجر ومالي (يوسفات و بن السيحمو ، 2018، صفحة 182).

*مديرية شرطة الحدود والهجرة، وتعد هذه المديرية من ضمن المديريات المختصة التابعة للمديرية العامة للأمن الوطني وتختص في إطار تطبيق الاتفاقيات الدولية والنظم الوطنية بعدة مهام منها:
-مراقبة حركة الأشخاص والممتلكات عبر الحدود ،المساهمة في الوقاية وقمع مخالفات القوانين والتنظيمات على الحدود ، ضمان أمن مواقع الموانئ والمطارات أو مراكب الصيد في إطار صلاحياتها، إضافة إلى تطبيق التنظيم المنبثق عن الاتفاقيات الدولية في مجال حركة البضائع الخاصة (أسلحة ،مواد مشعة، متفجرات، ...)وكذا محاربة الهجرة السرية (بن بوعزيز، 2014، الصفحات 234-236).

– كما تأخذ على عاتقها مهمة طرد الأجانب خارج التراب الوطني بمجرد صدور القرار بإبعادهم ،وتنسق العمل مع أمن الولايات وأمن الدوائر في مجال الإستعلامات للتعرف على المتواطئين مع المهاجرين غير الشرعيين والقيام بدوريات على محيط الموانئ والمطارات لاستشعار أي حركة مشبوهة والتصدي لها، ومن مهامها كذلك مراقبة وثائق السفر لتجنب تسرب المزورين بطريقة شرعية (كركوش، 2010، صفحة 52) .

الديوان المركزي لمكافحة الهجرة غير الشرعية : وهو جهاز مركزي للقيادة والتنسيق بين مختلف الفرق الجهوية للتحدي بصفته مؤسسة للإشراف والتنسيق ومن مهامه مكافحة خلايا وشبكات الدعم للتنقل غير الشرعي للأجانب داخل التراب الوطني أو إيوائهم مكافحة تزوير الوثائق المرتبطة بالهجرة والإقالة غير الشرعية ، وكذا مكافحة التوظيف غير الشرعي للأجانب ، إضاقة إلى وضع استراتيجية وقائية ردعية للهجرة غير الشرعية (تياب، 2018، صفحة 298) .

الفرقة الجهوية للتحري حول الهجرة غير الشرعية BRIC: : وهي فرقة تابعة أيضا لمديرية الأمن الوطني، ومن مهامها التعرف والبحث ومتابعة أفراد وشبكات الموزعين للمهاجرين غير الشرعيين، وتحديد نقاط العبور للأجانب وتحديد طريقة العمل المتعلقة بالدخول غير الشرعي للتراب الوطني ، إضاقة إلى تسجيل تتبع كل المعلومات المتعلقة بظاهرة الهجرة غير الشرعية (بن بوعزيز، 2014، صفحة 235،236) .

كما تسعى الدولة الجزائرية إلى التنسيق بين الأجهزة الأمنية (حرس الحدود، الجمارك، الشرطة) باعتبار أن التعاون بين الهيئات سيساهم بشكل رئيسي في الحد من ظاهرة التسلل للمهاجرين غير الشرعيين، كما زودت المراكز الحدودية بالتقنيات الحديثة وأجهزة الاتصال المتطورة بما يساعد تدعيم التنسيق بين المراكز المنتشرة على طول حدود الدولة .

وفي إطار مكافحة الهجرة غير الشرعية تم إنشاء وإقامة مراكز انتظار للمهاجرين غير الشرعيين تحت رقابة الأجهزة الأمنية ،وفي هذا الصدد فقد قامت الحكومة الجزائرية بتخصيص56 مركز لاستقبال المهاجرين غير الشرعيين يمكثون بها إلى حين ترحيلهم إلى بلدانهم الأصلية في إطار وضع إجراءات ترحيل الرعايا المقيمين بصفة غير شرعية بالإتفاق مع سلطات بلدانهم (تياب، 2018، صفحة 299،300).

3.3 التعاون مع دول الجوار

ونقصد بفكرة التعاون الدولي" مجموعة العلاقات الدولية المشتركة القائمة على أساس تحقيق المصالح المشتركة وتحديد مساهمة كل طرف للوصول إلى الغايات المنشودة والمتوقعة "،والتعاون يشمل الأبعاد الإجتماعية والسياسية والثقافية والإقتصادية، لذا فهو يعكس طموح الدول المغاربية في علاقاتها مع أوروبا والذي تسعى لتحقيقه وتجسيده في الاتفاقيات الموقعة بين الأطراف.

والأجدر أن ينصب التعاون على التقليل من مخاطر الهجرة غير الشرعية وإيجاد معالجات بديلة للمبادرات الفردية التي عادة ما يكون لها جانبين: جانب أمني قمعي للمهاجرين غير الشرعيين ،وجانب وقائي يتراوح بين الرقابة الحدودية والتنمية المحلية ،ولم تنتظر هذه الدول كثيرا لتتأكد من فشل السياسات الفردية في الحد من الهجرة غير الشرعية والتي عادة ما تنتهي بترحيل المهاجرين إلى بلدانهم على اعتبار أنها مسألة تدخل ضمن المجال الأمني، وليس على اعتبار أنها مسألة إنسانية متعلقة بالتنمية كان لابد من البحث عن آلية تنسيق أفضل وأوسع من أجل السيطرة على تدفقات الهجرة غير الشرعية بصورة فاعلة، ومسألة التعاون يجب أن تعني دول الإنطلاق والعبور والوصول.

وفي إطار التعاون مع دول الجوار فقد أبرمت الجزائر اتفاقية مع النيجر سنة 2014 والتي تقتضي إعادة الترحيل مهاجرين جزائريين نيجيريين في عملية أشرف عليها الهلال الأحمر الجزائري (عطوات، 2015-2016، صفحة 81).

4. الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة تبين لنا أن ولاية تمنراست هي قبلة للمهاجرين غير الشرعيين ، الأمر الذي يؤثر عليها من جميع النواحي، كما نجد أن السياسة الجزائرية يغلب عليها الطابع الإجرائي أكثر منه موضوعي ،وهذا ما تجلى بالجانب المؤسساتي والأمني الذي عززت به حدودها بغية التصدي ليس فقط بجريمة الهجرة غير الشرعية وإنما لكل الجرائم التي تهدد أن واستقرار الجزائر ،مقارنة بالجانب التشريعي والقانوني الذي تبناه المشرع الجزائري والذي يعتمد بنسبة كبيرة على القانون 08-11 مقارنة بالمادة الوحيدة التي جاء بها قانون العقوبات فالجزائر حاولت التصدي لهذه الجريمة وما تحمله من تداعيات خطيرة من شأنها أن تهدد استقرارها وأمنها واعتمادها الكبير على احترافية مؤسساتها الأمنية في حماية إقليمها سواء البري أو البحري أو الجوي وتجربتها الرائدة في مكافحة الجريمة الإرهابية أكبر دليل على ذلك

لكن رغم كل المجهودات المبذولة من طرف الجزائر إلا أنها تبقى غير كافية في ظل تزايد وتفاقم الظاهرة الأمر الذي يقتضي منا في هذا المقام تقديم بعض التوصيات التي يمكن أن تحد من الظاهرة .

*الإطلاع على تجارب الآخرين وأخذ الدروس منها ، وتكييفها مع واقع الهجرة في بالدنا خاصة تجارب الدول التي حققت تقدما في هذا المجال

*استحداث مواد قانونية جديدة في قانون العقوبات تجرم وتعاقب بشدة على هاته الجريمة .

*بناء قاعدة بيانات وطنية تجمع كل البيانات الخاصة بالهجرة الداخلية والخارجية ،على أن تجمع تلك البيانات بين الطبيعة الكمية (أعداد المهاجرين)والكيفية (خصائص المهاجرين، مستواهم التعليمي، كفاءاتهم ، اتجاهات الهجرة ...الخ)، وهو ما من شأنه أن يكون قاعدة صلبة لبناء سياسة محسوبة ودقيقة مع ضرورة التعاون مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية مع هذا المجال .

*تعزيز التعاون مع دول الجوار للتقليص من آثار الهجرة غير الشرعية خاصة مع دولتي النيجر ومالي.

قائمة المراجع

- آسية بن بوعزيز. (2014). السياسة الجنائية في مكافحة الهجرة غير الشرعية. جامعة باتنة 1 ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم .
- العربي زورق . (2014). *ظاهرة الهجرة غير الشرعية -انعكاساتها واستراتيجيات المواجهة -، مقال منشور ضمن كتاب "الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط - المخاطر واستراتيجيات المواجهة-"* . الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع.
- عبد الحفيظ بن عبيدة. (2005). *الجنسية ومركز الأجانب في الفقه والتشريع الجزائري* . الجزائر: دار هومة .
- عبد الله سعود السراني . (2010). *العلاقة بين الهجرة غير المشروعة وجريمة تهريب البشر والإتجار بهم* (الإصدار ط1). الرياض: منشورات جامعة نايف للعلوم الأمنية.
- عبد النور عطوات. (2015-2016). دور الفواعل المحلية في إدارة ملف المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين بالجنوب الجزائري -دراسة حالة ولاتي تمنراست وورقلة. ورقلة: جامعة قاصدي مرباح ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير.
- علي هاشم يوسفات ، و محمد المهدي بن عبد الله بن السيحمو . (أكتوبر, 2018). آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية بين النصوص الداخلية والاتفاقيات الدولية. *مجلة الميزان*(3).
- عمر سدي. (2020). تهريب الأشخاص في الجنوب الجزائري- ولاية تمنراست نموذجا -. *مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، 4*(2).
- فايزة بركان. (2011-2012). آليات التصدي للهجرة غير الشرعية. باتنة: جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، ، مذكرة مقدمة لنسيل شهادة الماجستير في الحقوق.
- فتحي أبو عيانة. (2000). *جغرافية السكان*. القاهرة: دار النهضة العربية.
- فتيحة كركوش. (جوان, 2010). الهجرة غير الشرعية في الجزائر -دراسة تحليلية ،نفسية، اجتماعية -. *مجلة دراسات نفسية وتربوية*(4).
- فرج يوسف أمير . (2012). *الهجرة غير الشرعية طبقا للواقع والقانون والمواثيق والبروتوكولات الدولية* . القاهرة : دار الكتاب الحديث.
- فريد بختي، و رضا بهياني. (2020). السياحة الصحراوية كأسلوب لترقية السياحة الداخلية في الجزائر -دراسة حالة ولاية تمنراست-. *مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، 5*(1).
- محمد سعادي. (2009). *القانون الدولي الخاص وتطبيقاته في النظام القانوني الجزائري* . الجزائر: دار الخلدونية .
- مليك محمودي، و صباح زروخي. (2016). مقومات السياحة الصحراوية في الجزائر -دراسة إقليم الأهقار تمنراست-. *مجلة التنمية الاقتصادية*(1).
- نادية تياب. (2018). آليات مواجهة هجرة الأفارقة غير الشرعية نحو الجزائر. *مجلة الميزان*(3).
- نذير شوقي. (د، ت). واقع الهجرة غير الشرعية في ولاية تمنراست. *مجلة آفاق علمية، 2*(1).